على ان تسارع وتيرة تشكل النقابات تحت تاثير العوامل المحفزة للتنظيم النقابي يجب ان لا تصرف الانظار عن النواقص والعيوب التكوينية التي عانت منها الحركة العمالية النقابية وحدت من دورها . ان الاستعراض السريع التالي يلقي الضوء على السمات العامة للحركة العمالية النقابية وعلى تكوينها الداخلي في المرحلة المبكرة من تشكلها .

السمة الاولى : طغيان وزن نقابات عمال الخدمات داخل الحركة النقابية العمالية

يبرز التكوين العام للحركة النقابية العمالية في هذه المرحلة الثقل الاساسي المميز لنقابات عمال ومستخدمي القطاعات الخدمية ، حيث نجد ان نسبة نقابات العاملين في الخدمات العامة والاعمال الكتابية الى مجموع النقابات في البلاد كانت توازي النسب التالية: ٦٦,٦٪ ، ٥٤,٢٪ ، ٥٥,٥٪ ، ٤٣,٢٪ ، وذلك خلال السنوات الاربع التالية: ١٩٥٣ ــ ١٩٥٤ ، ١٩٥٤ ــ ١٩٥٥ ، ١٩٥٥ ــ ١٩٥٦ و١٩٥٦ ــ ١٩٥٧ بالترتيب .

كما كان عدد الاعضاء المنتسبين الى النقابات الخدمية المذكورة اعلاه يوازي النسب التالية:٥٢٪ ، ٧٩,١٪ ، ٦٩,٤٪ ، ٣٥,٩٪ وذلك في السنوات نفسها . (راجع الجدول رقم « ٢ ») .

واذا كانت النسب المذكورة تشير الى ميل ثقل النقابات الخدمية والكتابية واعضائها الى الانخفاض بالنسبة الى مجموع الحركة النقابية ، فذلك يعود بالاساس الى صدور قرارات حكومية بحل عدد من النقابات الخدمية والكتابية كنقابات الموظفين والمعلمين كما سيمر معنا (٥) .

ومن المفهوم تماما ان يبرز الوزن الطاغي لنقابات عمال ومستخدمي الخدمات في مرحلة تاسيس الحركة النقابية ، وفي ذلك الطور من نشوء وتشكل الطبقة العاملة الاردنية ، في ظل تدني حجم ووزن القطاعات العمالية البروليتارية وتوزعها على عدد كبير من المؤسسات الصغيرة وما ينجم عن ذلك من ضعف التقاليد والعلاقات البروليتارية والاستعداد للانتظام الجماعي في النقابات . كما انها من المظاهر الايجابية ان تعمد قطاعات العمال والشغيلة والمستخدمين في المرافق الخدمية الى الاستفادة من الفرص المتاحة لها للانتظام ، والناجمة عن تجمعها في مؤسسات عمل ومرافق كبيرة تساعد على تكتلها وانتظامها الجماعي النقابي . كما هو الحال مع عمال ومستخدمي السكك الحديدية ومطارات الجيش البريطاني واجهزة التعليم الحكومي والخاص وتعليم وكالة الغوث والاجهزة الحكومية (موظفي الصنف الثاني) والبلديات .. الخ .

لكن يجب ان لا يغيب عن البال اثر نمط التطور الكولونيالي المشوه الذي حكم توجه الاقتصاد الاردني وطابعه العام ، الذي ارسى اسس النمو غير المتوازن للاقتصاد الوطني من خلال تضخيمه للقطاعات الخدمية على حساب القطاعات الانتاجية كالصناعة والتعدين والزراعة والكهرباء . فلقد ترك هذا النمط من التطور الكولونيالي اثارا عميقة على التكوين العام للطبقة العاملة ، ليس فقط في هذه المرحلة وانما ايضا في المراحل اللاحقة ، حيث اضعف طابعها البروليتاري وقلل من حجم ودور الشرائح العمالية الصناعية ، وافسح المجال على الصعيد